

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأثونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلـمان
وعضوية القضاة السادة

كريم الطراونة ، حسن حبوب ، د. عرار خريس ، ، محمد سامح الدويك
المميز:

المميز ضده : الحد العقبي العام

بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٥ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة
الجبايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٥/١١٦٦ فصل ٢٠٠٦/٦/٢٩ القاضي بما يلي :-
١- إعلان براءة المتهم
من جنابة الشروع بالقتل المسندة إليه

لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه.

٢- إدانة كل من المتهمين والظنين بجنحة حمل وحيارة أداة حادة طبقاً للمادة [١٥٦]
عقوبات وعملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم على كل واحد منهم بالحبس مدة
شهر واحد والرسم والغرامة عشرة دنانير والرسم ومصادرة الأدوات الحادة.

٣- إسقاط دعوى الحق العام تبعاً لإسقاط الحق الشخصي عن الظنين
عملاً بالمادة [٢/٣٢٤] عقوبات وتضمنين المشتكي رسم الإسقاط.

٤- تجريم المتهم
بجنابة الشروع بالقتل طبقاً للمادتين [٣٢٦] و
[٧٠] عقوبات.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادتين [٣٢٦] و [٧٠] عقوبات تقرر
المحكمة وضع المجرم
وأنصف والرسم ومصادرة.

وعملاً بالمادة [٧٢] عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم
وهي وضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسم ومصادرة الأداة
الحادة وحيث أن المتهم مكول فتقرر المحكمة تركة حراً.

٦- على فرض ثبوت أن المميز قام بطعن المشتكى ومع عدم تسليمه بذلك فإن محكمة الجنايات لم تبحث في النية والدافع (الركن المعنوي) وهو أهم أركان جريمة الشروع بالقتل فلو أراد قتله فإنه لم يكن أي مانع بمنعه.

٧- إن القرار المميز غير معلل تعليل سليم وفيه فساد بالاستدلال.

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز.

بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٥ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية على محكمتنا عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية وافية وتسيبياً وحقوية ولا يشوبها أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده.

الرد

لدى التدقيق والمداولة نجد أن وقائع الدعوى الماثلة تشير إلى أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أحالت المتهمين :-

-٢

-١

إلى تلك المحكمة لمحاكمتها عن جناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات وجنحة حمل أداة حادة خلافاً لأحكام المادة ١٥٦ من ذات القانون.

كما أحالت الظنين ليحاكم عن جنحة الإيذاء مكررة مرتين خلافاً لأحكام المادة ٣٣٤ عقوبات أمام ذات المحكمة تبعاً وتوجيهاً.

وقد ساقطت النيابة العامة الواقعة الجريمة التالية التي أقامت اتهامها على أساسها وهي تتلخص بما يلي :-

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

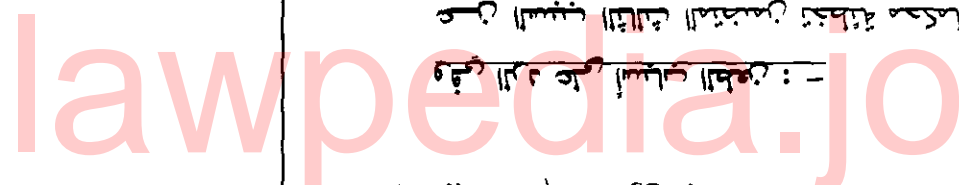
... ..

... ..
... ..
... ..
... ..

- 1-
- 2-
- 3-

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..
... ..



... ..
... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..
... ..

	...		۸۳		...	
	...					
	...					

	...					
	...		۱/۲/۰۰۸		...	
	...		۲/۲/۰۰۸		...	
	...					

	...	
	...	
	...	

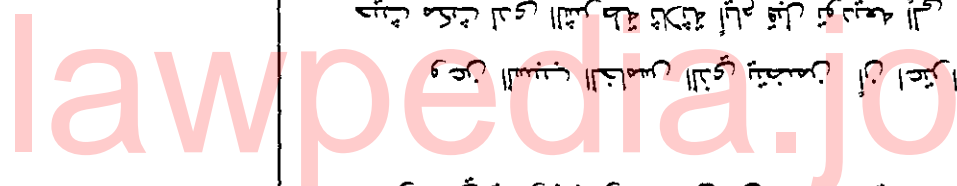
	...	
	...	
	...	

	...	
	...	
	...	

	...	
	...	
	...	
	...	

||...||
||...||

||...||
||...||



المحاكمات الجزائية وهي أن القاضي الجزائي حر في اختيار الدليل الذي يراخ له ضميره ويقبله عقله.

وحيث أن البيئة المقدمة في الدعوى تثبت بان المتهم قام بطعن المجني عليه بموس وان هذه البيئة هي بيئة قانونية لها اصل ثابت في الدعوى وان الواقعة الجريمة مستخلصة استخلاصاً سائناً ومقبولاً تقرها عليه وان البيئة الرئيسية ثابتة لديها من خلال إفادة المتهم الشرطة وأقواله لدى المدعي العام وشهادة الرقيب والدكتور مطيع والتقرير الطبي المنظم من قبله.

لما كان ذلك وكان الحكم قد صدر بعد أن أحاطت محكمة الجنايات بأدلة الدعوى واستخلصت واقعتها بصورتها الصحيحة من الأداة المقدمة وطلت سبب حكمها بما يكفي لحمله فإن ما يثيره الطاعن في هذه الأسباب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في مسائل واقعية تمكن محكمة الموضوع للتقدير فيها بلا معقب عليها من محكمتنا مما يجعلها مستوجبة الرد.

وعن السبب الأول المتعلق بإسقاط المجني عليه حقه الشخصي عن الطاعن نجد أن الطاعن قد أرفق مع لائحة التمييز طلباً موقفاً من المجني عليه يتضمن إسقاط حقه الشخصي عن الطاعن.

ومن حيث انه لم يسبق لمحكمة الجنايات الكبرى الاطلاع على هذا الطلب فإنه يتعين نفرض القرار المطعون فيه لإقامة الفرصة لها لإبداء رأيها فيه ومدى تأثيره على العقوبة المفروضة على الطاعن، وعن كون القرار مميزاً بحكم القانون نجد أن محكمة الجنايات الكبرى قد بينت واقعة الدعوى بشكل سليم وذلك على توافر نية القتل لدى المتهم من خلال الأداة الجرمية التي استخدمها في طعن المجني عليه وهي موس كباس كان بحوزته وهو يعتبر سلاحاً قاتلاً بطبيعته وموقع الإصابة حيث قام بطعنه في الظهر والمصدر من الناحية اليسرى وهي أماكن خطره وقاتله في جسم المجني عليه أدت إلى إصابته بنزيف داخل البطن وإصابة الطحال الذي تم استئصاله بعملية جراحية وقد شككت تلك الإصابة خطورة على حياة المجني عليه وانه بسبب إسعاف المجني عليه والتدخل الجراحي لم تتحقق النتيجة الجرمية التي اتجهت إرادة المتهم إلى تحقيقها وهي قتل المجني عليه.

۱.۰

۲. _____
